وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية الادارة والاقتصاد

اثر التنمية الاقتصادية على مشكلة البطالة في العراق للسنوات (٢٠١٠ – ٢٠٢٣)

بحث مقدم إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بابل
وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد

بإشراف الدكتورة الفاضلة:

م.د شيماء عبد الهادي

إعداد الطالبان

علي عدنان نجم

فاطمة عبدالصاحب مصطفى

١٤٤٥ هـ ٢٠٢٤ م

سورة المجادلة: الآية ١١

الاهداء

اهدي جهدي هذا الى سيدي ومولاي ومن كان السر الأعظم في تفوقي (أبا عبد الله الحسين) (عليه السلام) الذي علمني التضحية لأجل العلم والوصول الى اعلى درجاته ونفع المؤمنون به.

إلى نور العيون ومن نزلت في ذكرها آيات الرحمن الى من اوصلتني الى ما انا عليه بدعوات ممزوجة بدموع فرح (والدتي الحبيبة)

إلى سندي الأول في الحياة ومثلي الأعلى وشمعة دربي وسبب نجاحي الذي لم يتعب يوما من طلباتي الذي وفر لي كل ما أحتاج للوصول الى ما انا عليه الان. (والدي الحبيب)

الى من علموني ان الحياة كفاح والعلم سلاح وحفزوني على اجتياز الصعاب. (اخوتي)

إلى كل الاهل والاقارب وكل من ودهم قلبي ...

الى جميع اساتذتي الكرام الذين لم يتوانوا في مد يد العون لي

اهدي اليكم بحثي في :

(اثر التنمية الاقتصادية على مشكلة البطالة في العراق للسنوات (٢٠١٠ – ٢٠٢٣))

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي لا تتم الاعمال إلا بمشيئته ولا تطيب الأيام إلا بذكره ولا تطيب الدنيا الا برحمته ولا تطيب الاخرة الا بعفوه

والصلاة والسلام على خير الانام سيدنا وحبيب قلوبنا ابي القاسم محمد صلى الله عليه واله اجمعين

اثمن جهودكم الكبيرة في جميع اوقات الدراسة التي مرت علينا هنا فما فعلتموه معي يفوق كل شكر

بكل الحب اتقدم اليك بالشكر على وجودك بقربي فالحياة كانت مظلمة لولا وجودك ومهما شكرتك لم اوفيك حقك الى صاحب اكبر حب واطيب وارق القلب شكراً جزيلاً (والدي العزيز)

والشكر الجزيل الى استاذتي م.د (شيماء عبد الهادي) التي ساعدتني في البحث

والشكر الجزيل الى استاذتي م.د (رسلان عبد الزهرة) التي ساعدتني في البحث

واشكر رئيس القسم أ.م.د(عبد الباسط عباس)

والشكر الجزيل الى جميع اساتذتي في قسم (الاقتصاد)

كما لا يفوتني ان اشكر كل من ساندني ووقف معي في بحثي هذا.

المحتويات

الخلاصة..... ٣

المقدمة ٤

منهجية البحث..... ٥

أولا : مشكلة البحث..... ٥

ثانيا : أهمية البحث ٥

ثالثا : فرضية البحث..... ٥

رابعا : هدف البحث ٥

خامسا :هيكلية البحث..... ٦

المبحث الأول / الاطار النظري المفاهيمي للتنمية الاقتصادية ٧

أولا : مفهوم التنمية..... ٨

ثانيا : عناصر التنمية الاقتصادية ٩

ثالثا : مقاييس التمنية الاقتصادية..... ١٠

رابعا : اهداف التنمية الاقتصادية ١١

خامسا : معوقات التنمية الاقتصادية..... ١٢

سادسا : مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية ١٣

سابعا: اهمية التنمية الاقتصادية ١٤

ثامنا: متطلبات التنمية الاقتصادية ١٥

تاسعا : ابعاد التنمية الاقتصادية..... ١٦

عاشرا: استراتيجيات التنمية الاقتصادية ١٧

المبحث الثاني / تأصيل نظري للبطالة (البطالة مفهومها وانواعها) ١٩

أولا / مفهوم البطالة ١٩

ثانيا / انواع البطالة..... ٢٠

ثالثا / اثار البطالة ٢١

رابعا / اسباب نشوء البطالة في العراق..... ٢٢

خامسا /الاثار والمعالجات للبطالة في العراق ٢٤

سادسا / تحليل البطالة في العراق..... ٢٦

الاستنتاجات: ٢٩

التوصيات:..... ٣٠

المصادر والمراجع:.....٣١-٣٢

خلاصة البحث

في الحقيقة تعتبر مشكلة البطالة من أبرز المشاكل التي تتجه التنمية الاقتصادية لحلها في الكثير من الدول حول العالم، ومن الجدير بالذكر إلى أن الحل الجذري لهذه المشكلة هو التوجه نحو تشجيع على تطوير التنمية الاقتصادية مما يؤدي ألى خلق فرص عمل كافيه لتتناسب مع مستويات جميع الأفراد ومع كل مرة يزداد فيها تطور التنمية تنخفض معدلات البطالة وترتفع معدلات النمو والرفاه للأفراد وتقدم البلدان من الحياة التقليدية العاطلة عن العمل الى حياة مترفه مليئة بالعمل وتطور البلدان المستمر والعمل على تغييرات اساسية في المناهج الدراسية كافة من الابتدائية الى التعليم العالي وخلق موائمة بين اعداد الخرجين ومتطلبات سوق العمل ، والاهتمام بالبرامج التدريبية في الجامعات والمعاهد الحكومية والأهلية لتأهيل واعادة تأهيل العاطلين عن العمل واعادة استخدام القوى العاملة التي تضررت نتيجة بيع او نقل او اغلاق شركات التي كانوا يعملون بها .

ساهمت البطالة في عدم استقرار الوضع الامني وادت الى تفشل الكثير من الظواهر التي لا تليق بمجتمعها كالتسرب من الدراسة والتشرد والاستعطاء للأطفال في الطرقات والتقاطعات المرورية وممارسة الرذيلة ، مما يضيف اعباء جديدة على الدولة والمجتمع ، يهدف اعادة تأهيل من دفعتهم الظروف الى بعض الممارسات التي لا يريدها مجتمعنا ولا يتحملها اقتصادنا ، لذلك لابد من وضع نظام اعانات للعاطلين يكفل العيش الكريم .

المقدمة

تعد التنمية الاقتصادية من اهم مقومات الاقتصاد العالمي فمن خلالها يتم تحديد مسارات الدول التنموية الاقتصادية من خلال رفع مستوى المعيشة للأفراد وزيادة قُدراتهم الانتاجية وتحقيق الرفاه الاقتصادي الذي يسهم في الحد من البطالة والفقر والجوع ويسهم في اعادة تنويع مصادر الدخل واستثمار الطاقة البديلة واعادة تنظيم الادارة الكاملة للموارد بشكل يتناسب مع مقتضيات التنمية ، كما انها تعد حقا من الحقوق الاصلية غير القابلة للتجزئة او التصرف فيها ، كما ان الدول ترقى بتنميتها من خلال حماية هذه الحقوق واحترامها وتوفير فرص العمل لكلا الجنسين وشفافية المشاركة في الادارة للموارد وللمؤسسات الانتاجية وفق اسلوب ديمقراطي مرن .

منهجية البحث:

أ- مشكلة البحث :

هناك بعض الحالات التي تتعارض فيها أهداف التنمية الاقتصادية مع أنواع التنميات الاخرى ، إلا أنه لابد من وجود هدف مشترك وهو القضاء أو تقليل البطاله والحصول على معدلات نمو عالية وخلق فرص عمل سواء كان في البلدان الناميه أو المتقدمة.

ب- أهمية البحث :

شهدت الآونة الأخير ارتفاع شديد في معدلات البطالة وعدم توفر فرص عمل كافيه للأفراد مما يؤدي الى تدهور المجتمع ، الأمر الذي تطلب تطوير وتحديث دور التنمية الاقتصادية من أجل تقليل البطالة ويجب مسايرة وتوجيه التنمية لما حققته بعض البلدان من نجاح في تقليل البطالة عنده أتباعها للتطوير المستمر في التنمية الاقتصادية.

ج- فرضية البحث :

يقوم البحث على فرضية مفادها أن التنمية الاقتصادية تستطيع أن تؤدي دوراً حيوياً وتحد من البطالة التي تعاني منها بعض البلدان.

د- هدف البحث :

يهدف البحث إلى تحليل الأهمية النسبية للتطورات التي تحدث في التنمية الاقتصادية من أجل تقليل معدلات البطالة وتوفير فرص العمل ورفع معدلات النمو.

هيكلية البحث

المبحث الأول :- الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية الاقتصادية

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية
ثانياً: عناصر التنمية الاقتصادية
ثالثاً: مقاييس التنمية الاقتصادية
رابعاً: أهداف التنمية الاقتصادية
خامساً: معوقات التنمية الاقتصادية
سادساً: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية
سابعاً: أهمية التنمية الاقتصادية
ثامناً: متطلبات التنمية الاقتصادية
تاسعاً: أبعاد التنمية الاقتصادية
عاشراً: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني:- تأصيل نظري للبطالة...

أولاً: مفهوم البطالة
ثانياً: أنواع البطالة
ثالثاً: أثار البطالة
رابعاً: أسباب نشوء البطالة في العراق
خامساً: الأثار والمعالجات للبطالة في العراق
سادساً: تحليل البطالة في العراق

((المبحث الاول))

الإطار النظري المفاهيمي للتنمية الاقتصادية ..

مقدمة....

إن التنمية ظاهرة نشأت مع نشأة البشرية ، إلا أنها لم تأخذ أهمية كبيره ، من حيث البحث الا بعد الحرب العالمية الثانية ، تمحورت في سؤال إنساني بسيط لماذا هناك شعوب أصبحت غنية وأخرى لا تزال فقيره ؟ ومن هنا أصبح موضوع التنمية من المواضيع الهامة التي لقيت اهتماماً من الباحثين في مختلف الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والبيئية.

أولاً : مفهوم التنمية

تعد التنمية عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى الرفاهية [١]
و تعرف التنمية الاقتصادية تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديده أفضل ورفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل [٢]

يمكن تعريفها أيضاً : هي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية محدده وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الانتاج خلال تلك الفترة[٣]

تعددت تعاريف التنمية :-[٤]
- التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع وتتجاوز بذلك مفهوم النمو الاقتصادي الذي غلب على الكتابات الأولى في مجال التنمية.

- وتعد العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي.

- وهي ذلك التطور البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع الأفراد.

- وتعني إحداث تغيير جوهري في النسب والعلاقات التي يتميز بها الاقتصاد الوطني مثل معدل الادخار ومعدل الاستثمار ونسب القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي .
- وهو التغيير الذي يختلف من مجتمع لآخر حسب حجم ونوع الموارد الاقتصادية المتوفرة في المجتمع .

التنمية الاقتصادية هي عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم [٥]
- تعد عملية تغيير شاملة ومتكاملة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق نمو مستمر في اقتصادياتها ومحسن لظروف و مستوى حياة الإنسان أي أنها مجموع الاجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة للتغيير وتطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في الاقتصاد الوطني. [٦]

---

١) مدحت محمد ابو النصر ، ادارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة) ، مجموعة النيل العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ١٨٩

٢) هوشيار معروف ، دراسات في التنمية الاقتصادية ، دار الصفاء للنشر جامعة البقاء التطبيقية ،٢٠٠٥ ،ط١،٢٠٠٧،ص١٩

٣) نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٩٩.

٤) مدحت القريشي التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات و موضوعات مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٢٢ - ١٢٣.

٥) شريط عابد وأخرون الخلدونية في العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون تيارات، العدد الأول ، ٢٠١٢، ص ٧٦.

٦) محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية جامعة عنابة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٧ ، ص ٥٤.

- و تعرف كذلك بأنها تمثل مقدار التوسع في إمكانيات الناتج المحلي الإجمالي أو معدل النمو في المخرجات بالنسبة للفرد الواحد وهو يحدد معدل الارتفاع في مستوى معيشة أي بلد ويقاس معدل التنمية بمقدار المخرجات وبالنسبة للشخص الواحد خلال فتره زمنية تمتد لعشر سنوات . [٧]

ثانياً : - عناصر التنمية الاقتصادية..

تتطلب التنمية الاقتصادية موارد مختلفة منها الموارد الطبيعية والبشرية ورأس المال والتكنولوجيا إذ أن الدول الأقل تطوراً تحتاج فضلا عن هذه العناصر إلى تطوير مؤسسات داعمه للتنمية من أهم هذه العناصر[٨]

١ - الموارد الطبيعية:-

تعرف الموارد الطبيعية بوصفها كل العناصر الأصلية التي تؤلف أو تكون الأرض أو موارد الأرض وهذه الموارد موجوده على سطح الأرض أو تحت سطح الأرض وتشمل أيضاً كل الموارد المتوفرة في أعماق البحار ، فنجد تعريف الأمم المتحدة للموارد الطبيعية على أنها أي شيء وجده الإنسان في بيئته الطبيعية والذي يستغله الانسان لمنفعته.

٢- الموارد البشرية:-

إن هذه الموارد تشمل كل أنواع الجهود البشرية أو المدخلات البشرية التي تدخل في الانتاج وهذه الموارد تقسم إلى الفئات التالية : -

أ- عرض العمل وهذا العرض يتألف من عدد العمال الذين من المفترض أنهم قادرون على العمل في أعمال لا تتطلب المهارة ومع مخزون رأس المال البشري.

ب - الفئة الأخرى من فئات الموارد البشرية تلك التي تقوم بالعمل التنظيمي لوضع عرض العمل في مجال العمل وتشمل المدراء والموظفين

٣- رأس المال المادي:-

إن هذه النوع من رأس المال يتضمن أو يشمل المباني، المعدات والمخزونات. إذ هناك سلعاً إنتاجية تساعد في أنتاج سلعاً أخرى وهذه السلع هي سلع دائمة أو سلع طويلة العمر وهذا النوع ينبغي أن يميز عن رأس المال البشري والذي هو أيضاً يساعد في عملية الإنتاج.

٤- التكنولوجيا :-

تعرف التكنولوجيا بوصفها أية معرفة عملية منظمة متأسسه على التجربة أو النظرية العلمية التي تعزز قدرة المجتمع على إنتاج السلع والخدمات والتكنلوجيا ليست مثل عناصر الانتاج والتكنولوجيا تساهم في زيادة الانتاج عندما تتجسد التحسينات في التكنولوجيا في السلع الرأس ماليه وهناك من التكنولوجيا ما يتجسد في البشر ويأخذ شكل مهارات متحسنة بالنسبة للعمل والإدارة.

---

٧) غازي محمود ذيب الزعبي ، البعد الاقتصادي للشمية السياسية في الاردن، جدار الكتاب العالمي، الأردن، العبدلي ، عمان، الطبعة الأولى .٢٠٠٩ ، ص٣١

٨) محمد صالح تركي القريشي ، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى ، ٢٠١٠ ، ص ص ٥٤ – الى٦١.

٥ ـ تكنولوجيا المعلومات والتنمية :ـ

إن استلام وتطبيق المعلومات يعد من الخصائص المركزية في اكتساب وتعميم المعرفة التي تخلق بدورها معلومات تعكس اعتقاداً عالمياً قوياً في مؤهلها التحويلي أن تكنولوجيا عامه قد نشأت حول معلومات أنفق عليها الملايين من الدولارات كل سنه .

٦ـ العناصر المؤسسية والاجتماعية :ـ

إلى جانب المدخلات التكنلوجية فأن عناصر مؤسسيه واجتماعيه ملائمه تساهم كثيراً في التنمية نحو واسع فإن هذه العناصر تخص تنظيم عملية التنمية ورعاية المشاعر والعواطف والحوافز المتعلقة بالنمو.

ثالثاً : ـ مقاييس التنمية الاقتصادية..

تباين مقاييس التنمية الاقتصادية تبعاً لتباين مفاهيم التنمية. الاقتصادية وبالتالي فإن تحديد مفهوم التنمية المستخدم يعد خطوه أساسيه لتحديد المقاييس الملائمة ويمكن التعرف عليها كالاتي : [٩]

١ـ مقياس نوعية الحياة المادية :ـ

هو عباره عن تجميع لثلاثة من المؤشرات المتاحة والتي تعكس تنوع الحاجات الأساسية للإنسان وهي :ـ

أ- توقع العمر عند الميلاد.

ب- معدل وفيات الأطفال.

د- نسبة الأمية

حيث أن كل مؤشر منها خصص له قيمة مقياسية تبدأ من الصفر وحتى المائة وهي توضح أفضل وأسوأ الحالات وفقاً للحدود التي يعمل بها هذا المقياس أو المعيار وهناك بعض الملاحظات التي تتلخص في:ـ

أ ـ يعتمد على بعض الحاجات الأساسية من جوانب الحياة

ب ـ أهتم المعيار بالنتائج ولم يتعرض لجهود تحصيل هذه النتائج

د ـ اعتبر الجوانب الثلاثة متساوية بدون أوزان ترجيحية ، كما أهمل الدخل والقدرة الشرائية للأفراد.

٢ـ دليل التنمية البشرية:ـ

لتصحيح مساوئ المعيار السابق نتج معيار ثاني مركب تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أطلق عليه اسم دليل التنمية حيث يتكون من ثلاث متغيرات:

أ- توقع الحياة عند الميلاد (أو متوسط عمر الفرد).

ب ـ معيار تحصيل العلمي المكون بدوره من جزأين : معرفة القراءة والكتابة و متوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية.

د ـ متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقدرة الشرائية.

---

٩) إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد الشمية نظريات ـ نماذج ـ استراتيجيات دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى ، ٢٠١٤ ص ٢٥٣ـ٢٥٤

٣- مقياس كوسوف: -

يميز فلاديمير كوسوف بين مؤشرين يختص الأول بمقياس النمو معبراً عنه بمعدل نمو الناتج الاجتماعي ويختص الثاني بقياس التنمية معبراً عنه بمعدل نمو الناتج الاجتماعي بالإضافة إلى درجة تغير الهيكل الاقتصادي نحو القطاعات الأكثر حيوية.

رابعاً : أهداف التنمية الاقتصادية..

للتنمية الاقتصادية أهداف عديده تدور كلها حول رفع مستوى معيشة الأفراد وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم، وسنوضح فيما يلي إلى طرح الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصاديه وهي كالآتي :-[١٠]

١ - زيادة الدخل القومي :-

تعتبر زيادة الدخل القومي أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول ذلك بأن. الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان الى القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أفرادها وتزايد نمو عدد سكانها ولا سبيل للقضاء على كل هذه المشاكل سوى زيادة الدخل القومي والدخل الفردي أي زيادة في الدخل القومي الحقيقي لا النقدي ، أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها المواد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة

٢- رفع مستوى المعيشة :-

يعتبر تحقيق مستوى المعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية الى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصادياً، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة مالم يرتفع مستوى معيشة الأفراد بدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات فالتنمية الاقتصادية

٣- تقليل التفاوت في الدخول وفي الثروات :-

هذا الهدف في الواقع هو هدف اجتماعي إذ أن معظم الدول المتخلفة نجد أنها بالرغم من انخفاض الدخل القومي وانخفاض متوسط نصيب. الفرد في هذا الدخل فإننا نرى فروقات كبيرة في توزيع الدخول و الثروات إذ تستحوذ طائفة صغيره من المجتمع على جزء كبير من ثروته ونصيب عالي من دخله القومي بينما لا تمتلك غالبية أفراد المجتمع الا نسبه بسيطة من ثروته وتحصل على نصيب متواضع من دخله القومي

وهذا التفاوت يؤدي الى انقسام المجتمع الى فئتين هما :-

أ - فئة من الغنى المفرط

ب - فئة من الفقر المدقع

---

١٠) كامل بكري ، التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية ، بيروت ، لبنان الطبعة الاولى ١٩٨٨ ،ص ص ٧٠-٧٣

٤ ـ تعديل التركيب النسبي :ـ

هناك أهداف أخرى أساسية للتنمية الاقتصادية تدور كلها حول تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي وتعني بذلك عدم قدرة البلاد على الاعتماد على قطاع واحد من النشاط كمصدر للدخل القومي سواء كانت تعتمد على الزراعة فقط أو البحث في تنشيط ودعم قطاع الصناعة لذا يجب أن
تقترن التنمية الاقتصادية ببناء الأساس المادي للتقدم والمتمثل في قاعده واسعه للهيكل الإنتاجي
ويتضمن هذا الهدف مجموعة من النتائج كالآتي:
أ- ضرورة رفع إنتاجية العمل
ب ـ ضرورة التحكم في ميدان تنظيم النشاط الاقتصادي

د ـ توجيه الاستثمارات أفضل توجيه للاستثمار الذي يشجع على إنتاج السلع المفيده سواء بطريقه مباشره أو غير مباشرة.

خامسا : معوقات التنمية الاقتصادية ..

تواجه عملية التنمية عدة معوقات قد تختلف من مجتمع إلى آخر وذلك حسب الطبيعة الإدارية والاقتصادية وسيطرة القطاعات السائدة فيه ويمكن تصنيف هذه المعوقات إلى عدة أصناف وهي :ـ [١١]

١ ـ العوائق الطبيعية:ـ

وتتركز هذه المعيقات على طبيعة الدولة من حيث التربة والمناخ والارض وصلاحيتها للزراعة ومن جهة أخرى الأرض الجغرافية ووفرة المياه فيها ويجب على الدول التي تنفذ برامج تنموية ومواجهتها بأي شكل من الأشكال من خلال الموارد المتاحة وصناعة إنتاج قادر على تحقيق معدلات التنمية الاقتصادية فيها.

٢ ـ العوائق الاقتصادية:ـ

إن معظم الدول تواجه هذا العائق وذلك من خلال تدني مستوى الدخل الذي يؤثر على الادخار وبدوره يخفض من الاستثمار مما يتسبب في التأثير سلبياً على الوضع الصحي والغذائي مما يحقق أرقام منخفضة في الإنتاجية

٣ـ العوائق السياسية :ـ

إن عامل السياسة يلعب دوراً مهما في تحقيق عملية التنمية من خلال الحصول على بيئة امنة ومستقرة أمام رؤوس الأموال في أتخاذ القرار من الاستثمار في هذه الدولة من عدم الاستثمار بالنهاية يعود هذا القرار على عملية التنمية الاقتصادية

---

١١) عليمات ،خال عبادة نزال ، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الاردن اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،٢٠١٥ ص ص ٣٧-٣٨

٤ ـ العوائق التنظيمية والتكنلوجية: ـ

إن عملية تحقيق التنمية الاقتصادية تتطلب إدخال العنصر التكنلوجي على العملية الإنتاجية والاقتصادية من خلال القدرة على تحقيق الأهداف. بكفاءة وفاعلية عالية وعكس ذلك سيكون الأثر سلبي على التنمية الاقتصادية.

٥ ـ العوائق الاجتماعية: ـ

إن عملية التوظيف والتوزيع للوظائف يؤثر على عملية تسريع التنمية من خلال الأسس التي تعتمد عليها عملية توظيف الأفراد، إذا كانت على أساس الواسطة والمحسوبية سيكون الأثر سلبي بشكل مؤكد على العملية التنموية أما عكس ذلك فأن حسن الاختيار للأفراد يؤدي إلى آثار إيجابية وتسريع عملية التنمية الاقتصادية.

سادسا : مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية ..

تعتبر مؤشرات التنمية الاقتصادية ذات أهمية كبيرة ، وذلك للوقوف على اتجاهات التنمية ومن جهة أخرى الحكم على درجة نجاح التخطيط الاقتصادي لتحقيق الأهداف التنموية في بلد ما ... [١٢]

١ـ مؤشر الناتج المحلي الإجمالي: GDP

وهو من أحدى المؤشرات التقليدية التي يقاس من خلالها النمو الاقتصادي والذي يعبر عن تقدم الدولة .

٢ـ نصيب الفرد من الناتج المحلي : GDP_{pc}

ويشير إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتعبر عن قيمة السلع والخدمات التي ينتجها الفرد في دولة ما ، وهو مؤشر يدل في ازدياده على أن الاقتصاد ينمو بشكل أفضل من خلال قسمة مجمل الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان وهو ما أستخدم في الدراسة كمتغير تابع.

٣ـ نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي :ـ

وهو يقيس مجموع الاستثمارات إلى مجموع الناتج المحلي الإجمالي فإن بارتفاع هذه المؤشر يعني أن التمويل جيد للنشاطات التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في دولة ما.

٤ـ نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي :ـ

ويعني مجمل الدين الخارجي الذي تقترضه الدولة من المصادر الخارجية لها إلى مجمل الناتج الإجمالي الخاص بالدولة ولتحقيق التنمية الاقتصادية يفضل أن تكون هذه النسبة في أدنى مستويات لها.

---

١٢) عليمات ، خالد عيادة نزال ، مرجع سبق ذكرة ، ص ص ، ٣٩ـ٤٠

٥- مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي:-

أن الاقتصاد لا يمكنه تحقيق التنمية إذا تركز في قطاع معين ولا بد من مشاركة القطاعات المختلفة في التنمية الاقتصادية.

٦- مستوى التضخم :-

من المؤشرات المهمة في قياس معدلات التنمية الاقتصادية أي كلما انخفض هذا المؤشر كلما تقدم الاقتصاد من خلال التغير في أسعار سلع المستهلك.

٧- الفائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي :-

قدرة الدولة على تحقيق فائض نقدي في الصادرات عن الواردات مما يدخل على وجود تحقيق للتنمية الاقتصادية.

٨- مستوى الفقر :-

وهو المستوى الأدنى في مستوى المعيشة للأفراد في دولة ما، ويعتبر مقياس لتحقيق التنمية الاقتصادية.

٩- مستوى البطالة :-

يعد قريباً من مستوى الفقر فكلما انخفضت نسبة أعداد العاطلين تحققت التنمية.

١٠ - معدل نمو السكان :-

بعد هذا المؤشر ضغطاً اقتصادياً على الدولة في الداخل والخارج من خلال الطلب على السلع والخدمات مما يشكل عباً حقيقي على عملية التنمية الاقتصادية

سابعاً: أهمية التنمية الاقتصادية..

تتجلى أهمية التنمية الاقتصادية في العنصرين التاليين : - [١٣]

١- التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة من أجل تقليص حدة الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة يجب على الدول. النامية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للنهوض والتسيير بركب الدول المتقدمة ويجب أن نشير الى مجموعة من العوامل لحدة هذه الفجوة

١٣) زيروني مصطفى ، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر ٢٠٠٠،ص١٤

أ- مجموعة العوامل الاقتصادية :-

١ - التبعية الاقتصادية للخارج
٢- سيادة نمط الإنتاج الواحد
٣- ضعف البنيان الصناعي والزراعي
٤- نقص رؤوس الأموال
٥- أنتشار البطالة وخاصة البطالة المقنعة
٦ - سوء إدارة المنشأة وعدم الكفاءة الجهاز الحكومي
٧ -استمرارية أزمة المديونية الخارجية
٨- ضعف الجهاز المصرفي في تعبئة الادخار

ب - مجموعة العوامل غير اقتصادية :-

١- الزيادة السكانية الهائلة
٢- انخفاض المستوى التعليمي
٣- ارتفاع نسبة الأمية

٢- التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي إن التنمية الحقيقية لا بد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على تبعيتة ، فحصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على حالة التبعية خاصه في حالة ازدياد المشروعات التي تقيمها هذه الدول بعد الاستقلال والتي تحتاج فيها إلى التعامل التكنلوجي والمالي مع الدول المتقدمة ، الأمر الذي يزيد ويعمق من روابط تبعية الدول. النامية ومن أجل التخلص من هذه التبعية لابد من تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة وذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات. باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالاً صحيحاً وكاملاً .

ثامناً :- متطلبات التنمية الاقتصادية...

تتمثل متطلبات التنمية الاقتصادية بعدد من النقاط :- [١٤]
١ -التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة
٢ -الإنتاج بجودة وتوفير التكنلوجيا الملائمة
٣ -توفير الموارد البشرية المتخصصة
٤ -وضع السياسات الاقتصادية
٥- توفير الأمن والاستقرار
٦ -نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع

١٤) فارس رشيد ، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى الاكادمية العربية المفتوحة في الدنمارك المملكة الاردنية الهاشمية عمان ، ٢٠٠٨ ، ص ص ،٦٨-٦٩

أن من أهم مراحل التنمية الاقتصادية هو التخطيط لذا سنقوم بشرح هذه المرحلة الخاصة بمتطلبات التنمية خاصه في البلدان النامية حيث نجد أن Tony قد وضع النقاط التي تتميز بها عملية التخطيط حيث يبدأ التخطيط من الاتجاهات والأهداف السياسية والحكومية ومحاولة تعريف التخطيط للأهداف السياسية وخاصه عندما تكون مرتبطة ارتباطا عضوياً بالتنمية المستقبلية الاقتصادية.

تضع خطة التنمية استراتيجية يمكن عن طريقها إنجاز هذه الأهداف التي يتم ترجمتها في شكل مجموعة من الأهداف المحددة، تحاول الخطة تقديم مجموعة من المبادئ والسياسات ذات الاتساق الداخلي ويتم اختيار هذه المبادئ والسياسات كوسائل مثلى لتنفيذ الاستراتيجية وتحقيق الاهداف وتكون هناك نية لاستخدامها كإطار يتم الاسترداد به بشأن القرارات اليومية ، كما تشمل الخطة على الاقتصاد بأكمله

ومعنى الشمول هنا يتناقض مع مفهوم تخطيط القطاع العام أو أجزاء أخرى فقط من الاقتصاد القومي ، ولضمان الأمثلية والاتساق تستخدم الخطة نموذجاً للاقتصاد الكلي بقصد دعم الاسقاطات التي تتعلق بالآراء المستقبلية لاقتصاد الدولة ، تغطي خطة التنمية مدة زمنية محددة فقد تكون خمس سنوات مثلاً ، ويتم التعبير عنها في شكل وثيقة كخطة متوسطة الأجل ويمكن استخدام مدى زمني أطول .

تاسعاً : أبعاد التنمية الاقتصادية...

مما تقدم يتضح لنا أن مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعاد مختلفة ومتعددة تتمثل فيما يلي :- [١٥]

١- البعد المادي الاقتصادي للتنمية :-

يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض التخلف وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة فالمفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية

٢ - البعد السياسي:-

إن انتشار فكرة التنمية عالمياً جعل منها إيديولوجية وحلت التنمية محل الاستقلال لأن التنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستثمارية المباشرة فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الاجنبية من رأس المال والتكنولوجيا إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية.

١٥) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات مرجع سبق ذكره ، ح ١٣٣

٣- البعد الاجتماعي: -

لاشك أن الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة. الأخرى في المجتمع وهي الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية وقد ترتب على توسيع مفهوم التنمية أمران المرادفة بين التنمية والتحديث عرف التحديث على أنه التحول في الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوربا الغربية كما عرفت التنمية على أنها تشمل التقدم التكنولوجي السريع وزيادة التحضر والخدمات الاجتماعية وإعادة تأهيل المهارات بهدف التكيف مع متطلبات المجتمع الجديد.

٤- البعد الدولي للتنمية :-

إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون مع المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

عاشراً : استراتيجيات التنمية الاقتصادية ...

هناك العديد من الاستراتيجيات والتي تعتبر جزئية وتتكامل مع بعضها البعض فمنها من يركز على تلبية الحاجات الأساسية ومنها من يركز على الاستثمار والتراكم الرأس مالي وهي كالاتي :- [١٦]

١- استراتيجية النمو المتوازن :-

ارتبطت هذه الاستراتيجية باسم الاقتصادي " راكتار نوركس" الذي تبني الأفكار الرئيسية لرودان في استراتيجية الدفعة القوية وحسب نوركس يرى أن اقتصاديات الدول النامية دخلت في حلقات مفرغة للتخلف وهذا ما سيؤدي الى التأثير على توفير رأس المال خاصة كما يؤثر على الطلب عليه ويرجع سبب قلة الطلب على رؤوس الأموال إلى ضيق السوق. وهذا ما سيؤدي إلى ضعف الحافز على الاستثمار ويرى نوركس أن الحل يمكن في توسيع السوق ففي الواقع لا تعتبر مساحة البلاد أو عدد سكانها من العوامل التي تحدد حجم السوق وإنما المستوى العام للإنتاج الاقتصادي ولكن المستوى الانتاجي بدوره يتأثر بحجم رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية وعلية من الضروري رفع مستوى الإنتاجية عن طريق. تكثيف رأس المال ولكن إذا كانت السوق ضيقة لا يوجد من يرغب في الاستثمار وفي هذه الحالة تصبح الحلقة المفرغة مغلقة، وخلاصة القول أن هذه الاستراتيجية تدعو الدولة إلى تخطيط وتنفيذ برامج استثمارية ضخمة وفي مختلف المناطق وتوجه هذه الاستثمارات إلى جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية التي تدعم بعضها البعض بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية

١٦) عويسات جمال ، ترجمة الصديق سعدي، التنمية الصناعية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٢ ، ص٦

٢ ـ استراتيجية النمو الغير متوازن :-

يعتبر هارشمان هو صاحب هذه النظرية أو الاستراتيجية ، تتمثل استراتيجية النمو غير المتوازن في تشجيع تنمية القطاعات الرئيسية التي من شأنها أن تنمي القطاعات الاخرى وتساهم في توسيعها ، ووفق هذا الطرح فإن الاستثمارات تصبح مصنفة إلى فئتين : ـ

أ- الاستثمارات الرئيسية التي توفر الوفورات الخارجية

ب ـ الاستثمارات التشجيعية التي تستفيد من فائدة صافية من الوفورات الخارجية ويجب على الاقتصاد الذي يتبنى نمو غير متوازن أن يركز استثماراته في القطاعات ذات التنمية السريعة حيث تكون اقتصاديات الوحدات. هامة والدوافع متوفرة على أحسن وجه وحسب هارشمان تعتمد هذه النظرية على مبدأ الاستثمار والعلاقة بين القطاعات وهذا ما يحدد التكامل الحقيقي على المستوى الوطني كما يرى هارشمان أيضاً أن هناك صناعات تابعة أو لاحقة يكون وجودها مرتبطة ومقتصره على وجود الصناعة الرئيسية ولهذه الصناعات مزايا كبرى إذا توجد على مقربة من الصناعات الرئيسية.

٣ـ استراتيجيات أخرى :-

أ ـ نظرية أقطاب النمو.

ب ـ نظرية الصناعات المصنعة.

المبحث الثاني
تأصيل نظري للبطالة (البطالة مفهومها وانواعها)

اولاً :- مفهوم البطالة ..

تعد البطالة من اخطر واكبر المشاكل التي تهدر استقرار الدول ، وتختلف نسبها وقوتها من دولة لأخرى ، ومن مجتمع لآخر ، فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الآثار الاجتماعية وتمثل تهديداً واضحاً على الاستقرار السياسي والامني

ويمكن تعريف البطالة وفق منظمة العمل الدولية والتي تنص أن " العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معين بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده " [١٧]

وبصورة عامة يمكن أن نحدد الافراد الذين لا يدخلون ضمن مصطلح البطالة هم : [١٨]

١) الاشخاص الاغنياء القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه .
٢) الاشخاص الذين يعملون بمدة أقل من وقت العمل الكامل وهم يعملون بعض الوقت دون ارادتهم ، في حين انه بإمكانهم العمل بكل وقت .
٣) الاشخاص العاملين بأجور معينة وهم دائمي البحث عن اعمال اخرى افضل .
٤) العمال الذين يعملون اعمالاً اضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة وهم من يعملون لحسابهم الخاص .
٥) العمال الذين يئسوا من البحث عن العمل وهم الذين في حالة بطالة فعلية وراغبون بالعمل ولكنهم لم يحصلوا عليه وهم محبطين من كثرة ما بحثوا لذا فقد تركوا البحث عن العمل ويكون عددهم كبيراً خاصة في فترات الكساد الاقتصادي

هنا يتضح انه ليس كل من لا يعمل يتضح عاطلاً ، في نفس الوقت ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن نطاق العاملين .

ان الشخص العاطل عن العمل ينبغي ان تتوفر فيه الشروط الآتية : [١٩]

١) ان يكون لديه الرغبة والاستعداد او القدرة علة العمل ، ولكن لا يجد العمل
٢) ان يقوم المتعطل بالبحث الجدي عن العمل ويمكن اعتباره الشخص الباحث عن العمل ، اذا قام بالبحث بأي وسيلة كالإعلان في الصحف او تقديم طلب الى ديوان الخدمة المدنية او الشركات او اصحاب الاعمال او مكاتب التوظيف او وزارة العمل او الانترنيت او الاخرى .
٣) ان يكون في سن العمل وقادراً على العمل ويتحدد سن العمل عادة بين ١٦ – ٦٠ سنة ويمثل السن ١٦ الحد الادنى للعمل والسن ٦٠ الحد الاعلى لسن العمل (التقاعد) .

اي ان البطالة وفق النقاط اعلاه هي الحالة التي يكون فيها الاشخاص القادرين على العمل وفي حدود سن العمل ولا يمارسون اي نوع من انواع العمل او النشاط الاقتصادي المأجور ، وجادون في الحصول على عمل وان يكون لدى المتعطل الرغبة والاستعداد للعمل والبحث الجدي من خلال التقديم على العمل بأي وسيلة . [٢٠]

---

(١٧) رائد جواد كاظم الجناحي ، دور المشروعات الصغيرة لمعالجة مشكلة البطالة في العراق ، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١٩ ص١٥ .

(١٨) عبد القادر محمد عبد القادر ، نحو مفهوم علمي للبطالة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد ٣ ، جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص٢٠٦ .

(١٩) جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، القاهرة ٢٠٠٢ ، ص٢٠٦

(20) Re Port , 2016 , Iraq , Economy Profile 2016 Washington , the international Bank for Reconstruction and Development

ثانياً :- أنواع البطالة ..

توجد عدة تصنيفات للبطالة يمكن توضيحها بالجدول الاتي :

نوع البطالة	مفهومها
البطالة الهيكلية	هي عدم توازن عرض العمل والطلب
البطالة الدورية	الدورات الاقتصادية (ركود)
البطالة الاحتكاكية	انتقال قوة العمل من وظيفة الى اخرى
البطالة الموسمية	انخفاض الطلب الكلي
بطالة العمالة الناقصة	عندما ينتج الفرد اقل من قدرته كعمالة الماهر في قطاع يحتاج الى عمال غير ماهرة
بطالة مقنعة	عمال يأخذون اجر دون زيادة الانتاج
بطالة تكنولوجية	تغيير اساليب الانتاج والتكنولوجيا

جدول رقم (١) يبين انواع البطالة [٢١]

(٢١) رائد جواد كاظم الجناحي ، البطالة في العراق ، جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١٩ ص٦٧

ثالثاً :- آثار البطالة ..

١- اثار البطالة على الاقتصاد :- تسبب البطالة معاناة عائلية ونفسية بسبب الحرمان وتدني مستويات الدخل ، وتؤدي الى اهدار في قيمة العمل البشري وخسارة البلد الناتج القومي ، زيادة العجز في الموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين (صندوق دعم العاطلين) وانخفاض في اجمالي التكوين الرأسمالي والناتج المحلي ثم انخفاض نصيب العدد منه ومن ثم زيادة نسبة التسرب والرسوب في جميع المراحل الدراسية ، بسبب عدم تمكن الطلبة من الدراسة لعدم توفر الدخل لإبقائهم واسرهم ، وتمثل الحياة في بعض القطاعات الانتاجية بسبب لجوء العمال احياناً الى المظاهرات ، ظهور الاقتصاد غير منتظم [٢٢]

٢- الاثار الاجتماعية للبطالة :- تؤثر ايمان الافراد وقناعتهم بشريعة الامتثال للأنظمة والقوانين السلوكية المألوفة في المجتمع ، وزيادة الفقر وهجرة الكفاءات من الشباب الى الخارج ، وتفشي الامية والجهل والمرض بسبب عدم قدرة رب الاسرة على اعالة اسرته ، ومن ثم خلق اختلالات كبيرة في مفهوم المواطنة والارتباط بالوطن حيث يسود الفهم الخاطئ إذا لم يكن الوطن قادر على اعالتي وحمياتي فلماذا انتمي اليه [٢٣]

فضلاً عن ان الفرد العاطل عن العمل يشعر بالفراغ وعدم تقدير المجتمع اليه فتنشأ لديه العدوانية والاحباط ومن ثم تحرم المجتمع من الاستفادة من طاقات ابنائه حيث ان الزوج الذي يفقد وظيفته فأن تأثيره يمتد الى الزوجة وبقية افراد الاسرة سلباً ، ومن ثم ينعكس بدوره على العلاقة الاسرية ومعاملة الابناء داخل اهم مكونات المجتمع (الاسرة) ، كما ان البطالة تعمل على عدم تنظيم وجدولة الوقت وعدم وجود روابط اجتماعية وعدم المشاركة في تحقيق اهداف ومقاعد عامة وعدم تحقيق الذات والمكانة الاجتماعية والهوية وعدم ممارسة انشطة معتادة [٢٤]

٣- آثار البطالة على الامن :- تدفع البطالة افراد المجتمع الى ممارسة العنف والجريمة والطرق والطائفية والسرقة وتعاطي المخدرات والاغتصاب والقتل والانضمام لمجموعات ارهابية ومن ثم عدم الاستقرار الامني والسياسي [٢٥] وما يحدث في العراق من مظاهرات وفوضى سنة ٢٠١٩ سببها البطالة

٤- آثار البطالة على الافراد :- يفقد العاطلون عن العمل الى تقدير الذات ويشعرون بالفشل وتصيبهم حالة من الاكتئاب [٢٦] . ومن ثم الاحساس بانخفاض قيمتهم واهميتهم الاجتماعية وانهم اقل من اقرانهم الذين يعملون [٢٧] . وان شبه من العاطلين يسيطر عليهم الملل وان يقظهم العقلية والجسمية المنخفضة[٢٨] كما ان البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للأفراد وخصوصاً الشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو والنضوج العقلي [٢٩] كما تولد البطالة الشعور بالنقص ومن ثم تورث الامراض الاجتماعية الخطيرة كالداخلية والسرقة والنصب والاحتيال والغش والتلاعب على الانظمة والقوانين من قبل الافراد [٣٠]

---

(٢٢) عبد الرحيم المشهداني ، ظاهرة البطالة في العراق ، الحلول ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، جامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد العدد ١١ ، ٢٠٠٦

(٢٣) عبد الجبار عبود الحلفي ، البطالة في العراق ، إشارة خاصة الى بطالة الشباب ، مجلة بحوث اقتصادية الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، العدد ٤٣ ، ٢٠١٢

(٢٤) عبد الرحيم المشهداني ، ظاهرة البطالة في العراق ، الحلول ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، جامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد العدد ١١ ، ٢٠٠٦

(٢٥) عبد القار محمد عبد القادر ، نحو مفهوم علمي للبطالة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد ٣ ، جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، القاهرة ، ٢٠٠٢

(٢٦) كافلي فضيلة محمد ، اسباب البطالة واثاره الاقتصادية ، جامعة باتنه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التيسر ، الجزائر و ٢٠١٨

(٢٧) مالك عبد الحسين احمد ، البطالة في العراق – الاسباب ، النتائج ، المعالجات ، الكلية التقنية الادارية جامعة البصرة ، ٢٠١٢

(٢٨) محمد ناصر علي ، واقع التشغيل والبطالة للمدة من ١٩٧٧ – ٢٠٠٤ مجلة الثقفي ، المجلد ٢١ ، العدد ١٦ ، ٢٠٠٨

(٢٩) ميادة رشيد كامل ، تحليل اتجاهات البطالة للمدة ١٩٩٦ – ٢٠٠٨ ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة، ٢٠١٠

(٣٠) محمد ناصر اسماعيل ، واقع التشغيل والبطالة للمدة من ١٩٧٧ – ٢٠٠٤ ، الثقفي ، المجلد ٢١ ، العدد ١٦ ، سنة ٢٠٠٨

رابعاً :- اسباب نشوء البطالة في العراق ..

ظهرت مشكلة البطالة في العراق كأحد اكبر المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وذلك لأسباب عديدة منها :

١- اعتماد العراق على القطاع النفطي في الناتج المحلي وفي الصادرات والاستيرادات ايضاً ويشغل الاخير ٢% من العمالة المحلية والبالي عمالة وافدة [٣١]

٢- الاعتماد التعينات والوظائف للقطاع العام بدل الخاص وعدم دعم الاخير بالتشريعات [٣٢]

٣- زيادة الانفاق على المؤسسات العسكرية بدل من انفاقها على البناء والاعمار وتطوير الخدمات العامة والبنى التحتية لتشغيل العاملين [٣٣]

٤- سوء الادارة والزيادة السكانية حيث وهل معدل النمو السكاني ٣% و وجود العمالة الوافدة

٥- الهجرة من الريف الى المدينة لعدم وجود سياسات دعم خاصة للقطاع الزراعي واهماله من قبل الحكومة ، بسبب عدم توفر طرق النقل المعبدة وعدم توفر الخدمات العامة من ماء وكهرباء ومؤسسات التعليم والصحة والامن والهجرة من الريف الى المدينة ثم زيادة عرض العمل [٣٤]

٦- سوء التخطيط ، فضلا عن عدم موائمة مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني مع احتياجات سوق العمل ، ومن خلال عدم الاهتمام بالمناهج في الجامعات على ما يحتاجه سوق العمل من مجالات المهن والغاء القروض للمشروعات الصغيرة وعدم وجود مؤسسات تدريب [٣٥]

---

(٣١) محمد عبدالله البكر ، اثر البطالة في البناء الاجتماعي ، دراسة تحليلية عن البطالة وآثارها في المملكة العربية السعودية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ٣٢ ، العدد الثاني ، السعودية ، ٢٠٠٤

(٣٢) نبيل جعفر صادق ، الاقتصاد العراقي تداعيات الحاضر واتجاه المستقبل ، مجلة العلوم الاقتصادية ، مجلد ٥ ، العدد ١٩ ، جامعة البصرة ، ٢٠١٦

(٣٣) نبيل حسين كزار البديري ، مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة العراق نموذجاً ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد ٢٣ ، العدد ٢ ، جامعة بابل ٢٠١٥

(٣٤) نبيل جعفر عبد الرضا ، الاقتصاد العراقي تداعيات الحاضر واتجاه المستقبل ، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، مجلد ٥ ، العدد ٩ ، ٢٠١٨

(٣٥) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، ٢٠١٢

٧- الحصار الاقتصادي من ١٩٩٠ – ٢٠٠٣م :- وما جاء بعد ذلك من تغير النظام وتفكيك الجيش وقوى الامن التصنيع العسكري والوزارات ، وما تلاه من عدم الاستقرار الامني والطائفية والقتل سنة ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ وما نتج عنه من عدم دخول الاستثمارات الاجنبية التي تعمل على تشغيل العاطلين ، فضلاً عن توقف عن اعادة الاعمار ، وتخريب لكافة القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية من خلال انفتاح الاقتصاد المنفلت وغير المدروس مما ادى الى اغلاق الصناعات المحلية وتسريح العاملين فيها مما ادى الى ظهور الاقتصاد السري والغير منظم ، واتجاه التوظيف للقطاع الحكومي مما نتج عنه من بطالة مقنعة ، وبيع ممتلكات الدولة وتحويلها الى القطاع الخاص (الخصخصة) واعتماد الشباب على المنح والمساعدات الحكومية الذين هم سلوكهم استهلاكي وليس انتاجي ، فضلاً عن خفض الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب وعدم تخصيص موارد مالية من ميزانية الدولة الى الانفاق الاستثماري المحلي لدعم العاطلين ، وانتشار العمالة الوافدة التي تعمل بأجور اقل من العامل المحلي من ما زادت من نسبة البطالة ، و وجود التضخم (ارتفاع المستوى العام للأسعار) مع الارتفاع المتزايد للنمو السكاني حيث بلغ سكان العراق ٢٢ مليون نسمة حسب تعداد ١٩٩٧ الى ٢٩ مليون نسمة عام ٢٠٠٧ [٣٦] و ٣٧ مليون نسمة عام ٢٠١٦ بمعدل نمو سنوي ٢٠٤% وهو اعلى معدل في العالم وما خطط للعراق بأن يكون اداة استنزاف للموارد المادية والبشرية ضد الحرب على داعش والتي استمرت اكثر من ثلاث سنوات من سنة ٢٠١٤ – ٢٠١٧ وما كان للعراق من مظاهرات وعدم الاستقرار الامني والاقتصادي والاجتماعي كل هذه الاسباب زادت نسبة البطالة في العراق [٣٧]

(٣٦) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق ٢٠١٤

(٣٧) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق ٢٠١٦

خامساً :- الاثار والمعالجات للبطالة في العراق ..

أ – الاثار الناجمة عن البطالة في العراق [٣٨]

١- يعتبر الشباب قنبلة موقوته سرعان ما تنفجر فتشل حركة البلد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وما حدث في العراق في اكتوبر ٢٠١٩ من مظاهرات ثم توسعت للمطالبة بالخدمات العامة والتغير

٢- فقدان الامن الاقتصادي للفرد والمجتمع ، حيث يفقد العامل دخلة الاساسي وربما الوحيد مما يعرضه واسرته للفقر والحرمان

٣- تؤدي البطالة الى اهدار قيمة العمل البشري وخسارة في قيمة الناتج القومي الاجمالي لانها هدر في الموارد البشرية ، ترهل القطاع العام وظهور البطالة المقنعة .

٤- تؤدي البطالة الى زيادة العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة .

٥- تؤدي البطالة الى خفض مستويات الاجور نتيجة قبول العاطلين عن العمل لأجر ادنى من الاجر السائد مقابل الحصول على عمل مما يؤدي الى عدم التوازن بين الاجور والاسعار وتكاليف المعيشة .

٦- ظهور الاقتصاد غير المنظم ، وعدم الاستقرار الامني

٧- تؤدي البطالة الى معاناة اجتماعية وعائلية ونفسية بسبب ما تولده من حرمان ومعاناة قد تدفع بالفرد الى تعاطي الخمر والمخدرات وممارسة الدعارة ، وانضمام الشباب العاطل الى عناصر ارهابية مما يؤدي الى ممارسة انواع العنف والخطف والسرقة والجريمة ، كذلك البطالة ينتج عنها هجرة الشباب .

(٣٨) نعيم حسين كزار البديري ، مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة العراق نموذجاً ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد ٢٣ ، العدد ٢ ، جامعة بابل ، كلية الآداب ٢٠١٥ ، ص ٩٨٠٩٤

ب – المعالجات للبطالة في العراق: [٣٩]

١- السياسة النقدية :- الحل الاول هو السياسة النقدية التوسيعية وهو حل سريع وفعال وقوي ان انخفاض اسعار الفائدة تشجع للأسر بالاقتراض بسعر ارخص مما يدفعهم لسد حاجاتهم من السيارات والمنازل والإلكترونيات الاستهلاكية واخرى ، وهذا يحفز الطلب بالارتفاع ، ومن ثم انخفاض اسعار الفائدة ايضاً يشجع اصحاب الاعمال على الاقتراض ومنهم رأس المال لتوظيف عمال جدد لتلبية الطلب المتزايد

٢- السياسة المالية :- ويعني ان الحكومة اما تزيد الاتفاق لتحفيز الاقتصاد او تخفض الضرائب حيث ان السياسة المالية تكون بطيئة عند بداياتها ، ومن ثم يمكن ان تكون اكثر فعالية كما تتطلب هذه السياسة الثقة بأن الحكومة ستحفز الاقتصاد وان الامور ستكون جديدة والثقة هي عامل مهم في اقناع السكان بالاتفاق من اجل مستقبل افضل ان تخفيض الضرائب يعطي المستهلكين المزيد من المال للأنفاق وزيادة الطلب حيث يقلل من تكاليف المعامل والتي يمكنها من استخدام الاموال للاستثمار في اعمالهم وتوظيف المزيد من العمال ان الاتفاق الحكومي يكون بصورة برامج عمل حيث توظف الحكومة العمال والشركات مباشرة لبناء الطرق والجسور وتقديم الخدمات .

٣- حلول الانفاق :- ان الأنفاق على تمويل المشاريع الضخمة يعطي اكثر فاعلية فهو يخلق الآلف من فرص العمل ،كما ان الانفاق على التعليم يعد حلاً سريعاً لمشكلة البطالة ، فالأنفاق على الكادر التعليمي ورفع اداءهم يرفع مستوى التعليم ومن ثم يخلق الاف الوظائف في المستقبل لان المتعلمين المتدربين تدريباً جيداً وبشكل افضل هم اكثر قدرة في الحصول على وظائف افضل من ثم يكونون قادرين على شراء المزيد من الاشياء مع ارتفاع الاجور .

٤- دراسة الوضع الاقتصادي للسوق بالطرق الحديثة :-

وذلك لمعرفة المخططات المطلوبة من اجل تعميمها على الشباب والمقبلين على العمل وتوجيههم في مجالات دراستهم ، اي موائمة مخرجات التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل .

٥- التقليل من استخدام العمالة الاجنبية :-

في الاعمال فهذا يزيد من فرص العمل اللايدي العاملة في البلد اي لا نسلك نظام المنشاة النفطية التي تشغل ٢% من العمالة المحلية .

٦- تقديم التشجيع والدعم لأصحاب رؤوس الاموال :- من اجل تشجيعهم على العمل وفرض الرسوم على السلع المستوردة التي تنافس السلع المحلية التي ينتجونها ، تقليل الدعم المالي المادي والقانوني لأصحاب المشاريع الاقتصادية الناجحة ومن ثم يزداد الطلب على الايدي العاملة

٧- دعم المشاريع الصغيرة :- تسهيل عملية الاقراض لأنها مشاريع قليلة رأس المال وكثيفة العمل ومن ثم خلق فرص عمل للعاطلين .

---

(٣٩) نبيل جعفر عبد الرضا ، الاقتصاد العراقي تراجيات الحاضر واتجاهات المستقبل ، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، مجلد ٥ ، العدد ١٩ ، ٢٠٠٨ ، ص ٨٣ – ٨٦

٨- تدريب العاطلين عن العمل على مهن :- تنتج لإشباع حاجات المجتمع وفق المواد الاولية المتوفرة والقروض المسيرة بفائدة قليلة لتدر عليهم الارباح هم وعوائلهم لتحريك العجلات الاقتصادية وتشجيعهم على هذه المهن

٩- تأهيل الخرجين :- من العاطلين حول حاجة سوق العمل للتخصصات المختلفة المطلوبة ، وتأهيلهم بما يطلبه سوق العمل وتوجيههم الى التخصصات المهنية التي يعزف عنها الكثير من الشباب وتوعيتهم بأهمية تلك المهن التي يطلبها سوق العمل

سادساً :- تحليل البطالة في العراق ..

١- تحليل البطالة حسب العمر :- هناك زيادة في معدلات بطالة الشباب المتعلم وغير المتعلم في سوق العمل و خريجين جدد وذلك لسوء الإدارة والفساد الإداري وعدم وجود خطة لاستيعاب البطالة وعدم جذب الاستثمارات الأجنبية وعدم تشغيل العاملين في الأخير بدل العمالة الوافدة ، يتضح من الجدول رقم (٣) بان اعداد الشباب العاطلين في تزايد مستمر لعدم وجود خطة استراتيجية لاستيعاب الاعداد المتزايدة من الشباب في سوق العمل المؤهل والغير مؤهل ، ونلاحظ معدل البطالة للأعمار ١٥ سنة فما فوق هي ٦ ، ١٠ عام ٢٠١٤ لتزداد الى ١٢٠٦ عام ٢٠١٩ بسبب عدم وجود القطاع الخاص بجانب القطاع العام وعدم الاهتمام بالمشروعات الصغيرة واقراض الشباب وتشريع قانون الخدمة

العسكرية ، اما اجمالي معدل البطالة الشباب من ١٥ – ٢٤ فهي ٢٠% عام ٢٠١٤ لترتفع عام ٢٠١٩ الى ٢٢٠١٩% وهذا مؤشر خطير ، يدلل ان هذا المحلة من العمر ليس في سن الدراسة ويمكن زجهم في مجموعات إرهابية

جدول (٢) يوضح معدلات البطالة حسب العمر والجنس % سنوات مختارة

مؤشرات التشغيل والبطالة	٢٠١٤ [٤٠]	٢٠١٦ [٤١]	٢٠١٩ [٤٢]
معدل البطالة للأعمار ١٥+	١٠,٦	١٠,٨	٢٢,٨
معدل بطالة الشباب للأعمار (٢٤ – ١٥) ذكر	١٧	٢٠,١	٢٠,١٩
معدل بطالة الشباب للأعمار (٢٤ – ١٥) إناث	٦٤,٨	٣٨	٥٦,٣
معدل بطالة الشباب للأعمار (٢٤ – ١٥) إجمالي	٢٠	٢٢,٧	٢٤,٨
معدل النشاط الاقتصادي ١٥+	٤٢,٧	٤٣,٧	٣٦,١
معدل عمالة الأطفال للأعمار (١٤ – ٢٦) ذكور	٢,١	٣,٤	٥,١
معدل عمالة الاطفال للأعمار (١٤ – ٦) إناث	٠,٨	٢	٣,٢

(٤٠) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنة ٢٠١٤

(٤١) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج مسح تقويم حالة التغذية والهشاشة للأسرة في العراق ، لسنة ٢٠١٦

(٤٢) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج مسح تقويم حالة التغذية والهشاشة للأسرة في العراق ، لسنة ٢٠١٩

٢ـ تحليل البطالة حسب المحافظات :- يتضح بأن محافظة ذي قار تتقدم على بقية المحافظات بالمرتبة الأولى بمعدل بطالة اذ بلغ ١٧,٤% سنة ٢٠١٤ الى ١٩,٩ عام ٢٠١٨ تليها ميسان اذ بلغ ١٦,٥% سنة ٢٠١٤ الى ٩١,١ سنة ٢٠١٨ واحتلت بغداد المركز الثالث ١٣,٣% سنة ٢٠١٤ الى ١٤,٨ سنة ٢٠١٨ وهذا يعود الى امتلاك العراق هدم سكاني من الشباب مما شكل سبب على قدرة القطاع العام في استحواذه بشكل كامل ، قصور القطاع الخاص في تشغيل العدد الفائض عن حاجة القطاع العام ، فضلاً عن ان هذا المؤشر خطير ينذر عن خطر هذا المعدل متجسداً بما ذهبت اليه المحافظة من تظاهرات عطلت الحياة الاقتصادية في البلد وكما يوضحه جدول رقم (٣) وهذا يدل على توفر دعم للمشروعات الصغيرة التي تحتاج الى رأس مال بسيط وكثافة الايدي العامة مما سبب بطالة في العديد من المحافظات التي فيها بطالة ، ان نسبة معدلات مشاركة الشباب في القوى العاملة قد بلغت ٣٦,١% والشباب شكلوا نسبة ٦١,٦ % مقابل ٨,٨ % للإناث .

ان غياب الحلول والمعالجات والتعاون بين الحكومة وصندوق النقد الدولي في ٢٠١٨ وان نسبة بطالة الشباب في العراق تصل الى اكثر من ٤٠% وازدادت مشكلة البطالة في العراق ومن ثم يتخرج سنوياً الى سوق العمل العديد من الخريجين الشباب دون ان يجدوا وظائف لهم في الدولة

جدول (٣) معدلات البطالة والنشاط الاقتصادي للأعمار +١٥ حسب المحافظات للسنوات ٢٠١٤ ـ ٢٠١٨

المحافظات	٢٠١٤ [٤٣]		٢٠١٨ [٤٤]	
	البطالة	النشاط الاقتصادي	البطالة	النشاط الاقتصادي
نينوى	٨,٢	٣٩,٢	١٢	٢٠
كركوك	٢,٩	٤٦,٠	٩,٩	٢٥,٨
ديالى	٨,٨	٣٩,٧	٥,٧	٢١,١
بغداد	١٣,٣	٤٤,٧	١٤,٨	٣٥,٦
بابل	٩,٥	٤٢,٤	١٠	٤٥
كربلاء	٦,٧	٤٤,٩	٧,١	٤٠,٨
واسط	٧,٢	٤٢,٦	١٠,٨	٣٤,٩
صلاح الدين	٨,٢	٤٠,٢	١٠,٨	٣٠,٨
النجف	٨,٣	٤٣,٩	٩,٥	٤٠,١
القادسية	١٣,٢	٤٥,٦	١١,٩	٤٠,٧
المثنى	٨,٠	٣٥,٣	١٤,٥	٣٧,٢
ذي قار	١٧,٤	٣٩,٣	١٩,٩	٣١,٦
ميسان	١٦,٥	٤١,٣	١٩,١	٣٠,٨
البصرة	١٢,٢	٣٩,٣	١٠	٣٣

(٤٣) وزارة التخطيط ، نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنة ٢٠١٤

(٤٤) وزارة التخطيط ، نتائج مسح تقويم حالة التغذية والهشاشة للأسرة في العراق ، لسنة ٢٠١٨

نلاحظ من الجدول رقم (٤) ان اكثر المنشآت الصناعية الصغيرة تتمركز في بغداد واكثر عدد المشتغلون فيها ، وذلك بسبب زيادة عدد السكان في العاصمة وزيادة عدد المشاريع المتوسطة والكبيرة فيها والتي تعتبر موادها الاولية منتوجات المشاريع الصغيرة التي تعتبر مكملاً للصناعات المتوسطة والكبيرة ، فضلاً عن زيادة الطلب على المشروعات الصغيرة من قبل السكان المستهلكين لمنتجات هذه المشروعات ، اضافة الى ان العلاقة طردية بين عدد المشاريع الصغيرة وعدد العمال وعدد المشروعات وعدد السكان وهنا نلاحظ في الجدول رقم (٤) ان بغداد احتلت المرتبة الاولى لعدد المشاريع حيث بلغت اكثر من (١٤,٠٠٠) وهذا دليل على ان كثرة المشروعات الصناعية الصغيرة في بغداد جعل قلتها في محافظة المثنى او صلاح الدين بسبب فعالية النشاط الاقتصادي في العاصمة بغداد باعتبارها تجمع لمدينة (عاصمة ادارية) اولا ومدينة اقتصادية وتجارية ثانياً ، مما جعل النشاطات الاقتصادية تتجه الى بغداد دون محافظة المثنى او صلاح الدين ، وهذا دليل على قلة الدعم المقدم للمشروعات او المنشآت الصغيرة في اغلب المحافظات من قبل الحكومة وبالتالي وجود نسبة من البطالة في تلك المحافظات عدا محافظة نينوى والبصرة باعتبارهما محافظتين تجاريتين وحدودية اذ تنشط فيها حركة التجارة وكافة النشاطات الاقتصادية فضلاً عن الكثافة السكانية في هذي المحافظتين

جدول (٤) عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمشتغلون فيها حسب المحافظات لسنة ٢٠١٨ [٤٥]

اسم المحافظة	المنشآت	عدد المشتغلون		
		بأجر	بدون أجر	المجموع
نينوى	٩٣١	٢٤٧٢	١٠٠٦	٣٤٧٨
كركوك	١٤٨٠	٣٤٢٣	١٦٦٧	٥٠٩٠
ديالى	١٦٦٧	٣٠٢١	١٦٧٥	٤٦٩٦
بغداد	٤٩٣٠	٩٧٥٩	٤٥٢٢	١٤٢٨١
بابل	٣٤٦٠	٥٦٦٣	٣٦٣٥	٩٢٩٨
كربلاء	١٣٥٨	٤١٢٠	١٤٨٤	٥٦٠٤
واسط	١٠٤٣	١٦٠٦	١٢٢٣	٢٨٢٩
صلاح الدين	٧٩٩	٢١٦٩	٨٠٦	٢٩٧٥
النجف	٢١١٢	٥٦٢٣	٢٣٤٢	٧٩٦٥
القادسية	١٤٠٩	٣٤٦٥	١٤٦١	٤٩٢٦
المثنى	٧٨٣	١٣٢٦	١٠٧٥	٢٤٠١
ذي قار	١١٨٧	٢٠٧٩	١٨٥١	٣٩٣٠
ميسان	١٠٨٢	٩٨٣	١٥٩٤	٢٥٧٧
البصرة	١٨٢٩	٥١٧٨	١٩٦٨	٧١٤٦

(٤٥) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مديرية الاحصاء الصناعي

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

١- نوع البطالة في العراق هي بطالة هيكلية ناتجة عن اختلال في الهيكل الانتاجي نتيجة توقف النشاطات الاقتصادية الزراعية والصناعية واغلب الانشطة الخدمية وعدم موائمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل .

٢- ساهمت البطالة في عدم استقرار الوضع الامني وادت الى تفشل الكثير من الظواهر التي لا تليق بمجتمعها كالتسرب من الدراسة والتشرد والاستعطاء للأطفال في الطرقات والتقاطعات المرورية وممارسة الرذيلة ، مما يضيف اعباء جديدة على الدولة والمجتمع ، يهدف اعادة تأهيل من دفعتهم الظروف الى بعض الممارسات التي لا يريدها مجتمعنا ولا يتحملها اقتصادنا ، لذلك لابد من وضع نظام اعانات للعاطلين يكفل العيش الكريم .

٣- اجراءات فرض الحصار الاقتصادي وسياسات سلطة الائتلاف التي ادت الى الغاء اجهزة الجيش والشرطة وقوى الامن الداخلي وهيئة التصنيع وباقي الوزارات وتدمير البنى التحتية للاقتصاد ومحاربة القطاع الخاص وعدم تشجيع الاستثمارات الاجنبية ومن ثم تسريح اعداد كبيرة من منتسبي هذه الاجهزة ومن ثم الضغط على سوق العمل .

ثانيا : التوصيات

١ـ العمل على تغييرات اساسية في المناهج الدراسية كافة من الابتدائية الى التعليم العالي وخلق موائمة بين اعداد الخرجين ومتطلبات سوق العمل ، والاهتمام بالبرامج التدريبية في الجامعات والمعاهد الحكومية والأهلية لتأهيل واعادة تأهيل العاطلين عن العمل واعادة استخدام القوى العاملة التي تضررت نتيجة بيع او نقل او اغلاق شركات التي كانوا يعملون بها .

٢ـ تفعيل نظام الاعانات المالية للعاطلين عن العمل من قبل صندوق خاص في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية و لحين ايجاد فرص عمل لهم بحيث يسد النقص الحاصل في دخولهم ولا يجعله متكاسل عن البحث عن عمل اخر لذلك ينبغي بناء دولة مؤسسات وتشريع القوانين على المستويين العام والخاص .

٣ـ دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومنحها القروض الميسرة ذات فائدة قليلة وتسهيل حصولها على المعدات والآلات وان تخفف من الضرائب والرسوم لتساعدها على المنافسة مع المنتجات الاجنبية المستوردة ، لأنها مشروعات تحتاج الى رأس مال قليل وكثافة في العمل .

٤ـ دعم الاستثمارات الداخلية والخارجية لخلق فرص العمل للخريجين والخريجين الجدد وحسب مؤهلاتهم العلمية و وضع نظام للحوافز يسهم في جذب المستثمرين وتشجيع فرص العمل للأعداد المتزايدة عن حاجة سوق العمل .

٥ـ وضع قاعدة بيانات بالتعاون بين وزارتي التخطيط و وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عن نسب البطالة في العراق وفي كل محافظة لمعرفة حجم البطالة ونوعها ، واستحداث غرفة عمليات لإدارة برنامج وطني يقوم على التنسيق بين الوزارات المختلفة لخلق فرص العمل التي تلائم مؤهلات العاطلين عن العمل وتحقيق العدالة بين افراد المجتمع والاهتمام بالتنوع الاقتصادي الذي يشمل الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة و الاستفادة من ايرادات القطاع النفطي وتوظيفها لصالح الاستثمار العام في برامج مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

المصادر والمراجع

١. مدحت محمد ابو النصر ، ادارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة) ، مجموعة النيل العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ١٨٩
٢. هوشيار معروف ، دراسات في التنمية الاقتصادية ، دار الصفاء للنشر جامعة البقاء التطبيقية ،٢٠٠٥ ،ط١,٢٠٠٧،ص١٩
٣. نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٩٩.
٤. مدحت القريشي التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات و موضوعات مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٢٢ - ١٢٣.
٥. شريط عابد وأخرون الخلدونية في العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون تيارات، العدد الأول ، ٢٠١٢، ص ٧٦.
٦. محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية جامعة عنابة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٧ ، ص ٥٤.
٧. غازي محمود ذيب الزعبي ، البعد الاقتصادي للشمية السياسية في الاردن، جدار الكتاب العالمي، الأردن، العبدلي ، عمان، الطبعة الأولى .٢٠٠٩ ، ص٣١
٨. محمد صالح تركي القريشي ، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى ، ٢٠١٠ ، ص ٥٤ – الى٦١.
٩. إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد الشمية نظريات - نماذج - استراتيجيات دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى ، ٢٠١٤ ص ٢٥٣-٢٥٤
١٠. كامل بكري ، التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية ، بيروت ، لبنان الطبعة الاولى ١٩٨٨ ،ص ص ٧٠-٧٣
١١. عليمات ،خال عبادة نزال ، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الاردن اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،٢٠١٥ ص ص ٣٧-٣٨
١٢. عليمات ، خالد عيادة نزال ، مرجع سبق ذكرة ، ص ص ، ٣٩-٤٠
١٣. زيروني مصطفى ، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر٢٠٠٠،ص١٤
١٤. فارس رشيد ، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى الاكادمية العربية المفتوحة في الدنمارك المملكة الاردنية الهاشمية عمان ، ٢٠٠٨ ، ص ص ،٦٨-٦٩
١٥. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات مرجع سبق ذكره ، ح ١٣٣
١٦. عويسات جمال ، ترجمة الصديق سعدي، التنمية الصناعية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٢ ، ص٦
١٧. رائد جواد كاظم الجناحي ، دور المشروعات الصغيرة لمعالجة مشكلة البطالة في العراق ، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١٩ ص١٥ .
١٨. عبد القادر محمد عبد القادر ، نحو مفهوم علمي للبطالة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد ٣ ، جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص٢٠٦ .
١٩. جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، القاهرة ٢٠٠٢ ، ص٢٠٦
20. Re Port , 2016 , Iraq , Economy Profile 2016 Washington , the international Bank for Reconstruction and Development
٢١. رائد جواد كاظم الجناحي ، البطالة في العراق ، جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١٩ ص٦٧
٢٢. عبد الرحيم المشهداني ، ظاهرة البطالة في العراق ، الحلول ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، جامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد العدد ١١ ، ٢٠٠٦
٢٣. عبد الجبار عبود الحلفي ، البطالة في العراق ، إشارة خاصة الى بطالة الشباب ، مجلة بحوث اقتصادية الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، العدد ٤٣ ، ٢٠١٢
٢٤. عبد الرحيم المشهداني ، ظاهرة البطالة في العراق ، الحلول ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، جامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد العدد ١١ ، ٢٠٠٦
٢٥. عبد القار محمد عبد القادر ، نحو مفهوم علمي للبطالة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد ٣ ، جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، القاهرة ، ٢٠٠٢

٢٦. كافلي فضيلة محمد ، اسباب البطالة واثاره الاقتصادية ، جامعة باتنه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التيسر ، الجزائر و ٢٠١٨
٢٧. مالك عبد الحسين احمد ، البطالة في العراق – الاسباب ، النتائج ، المعالجات ، الكلية التقنية الادارية جامعة البصرة ، ٢٠١٢
٢٨. محمد ناصر علي ، واقع التشغيل والبطالة للمدة من ١٩٧٧ – ٢٠٠٤ مجلة الثقفي ، المجلد ٢١ ، العدد ١٦ ، ٢٠٠٨
٢٩. ميادة رشيد كامل ، تحليل اتجاهات البطالة للمدة ١٩٩٦ – ٢٠٠٨ ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة، ٢٠١٠
٣٠. محمد ناصر اسماعيل ، واقع التشغيل والبطالة للمدة من ١٩٧٧ – ٢٠٠٤ ، الثقفي ، المجلد ٢١ ، العدد ١٦ ، سنة ٢٠٠٨
٣١. محمد عبدالله البكر ، اثر البطالة في البناء الاجتماعي ، دراسة تحليلية عن البطالة وآثارها في المملكة العربية السعودية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ٣٢ ، العدد الثاني ، السعودية ، ٢٠٠٤
٣٢. نبيل جعفر صادق ، الاقتصاد العراقي تداعيات الحاضر واتجاه المستقبل ، مجلة العلوم الاقتصادية ، مجلد ٥ ، العدد ١٩ ، جامعة البصرة ، ٢٠١٦
٣٣. نبيل حسين كزار البديري ، مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة العراق نموذجاً ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد ٢٣ ، العدد ٢ ، جامعة بابل ٢٠١٥
٣٤. نبيل جعفر عبد الرضا ، الاقتصاد العراقي تداعيات الحاضر واتجاه المستقبل ، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، مجلد ٥ ، العدد ٩ ، ٢٠١٨
٣٥. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، ٢٠١٢
٣٦. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق ٢٠١٤
٣٧. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق ٢٠١٦
٣٨. نعيم حسين كزار البديري ، مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة العراق نموذجاً ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد ٢٣ ، العدد ٢ ، جامعة بابل ، كلية الآداب ٢٠١٥ ، ص ٩٨٠٩٤
٣٩. نبيل جعفر عبد الرضا ، الاقتصاد العراقي تراجيات الحاضر واتجاهات المستقبل ، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، مجلد ٥ ، العدد ١٩ ، ٢٠٠٨ ، ص ٨٣ – ٨٦
٤٠. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنة ٢٠١٤
٤١. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج مسح تقويم حالة التغذية والهشاشة للأسرة في العراق ، لسنة ٢٠١٦
٤٢. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج مسح تقويم حالة التغذية والهشاشة للأسرة في العراق ، لسنة ٢٠١٩
٤٣. وزارة التخطيط ، نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنة ٢٠١٤
٤٤. وزارة التخطيط ، نتائج مسح تقويم حالة التغذية والهشاشة للأسرة في العراق ، لسنة ٢٠١٨
٤٥. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مديرية الاحصاء الصناعي